

Distr.: General
6 July 2004
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٧٢ من القائمة الأولية*
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١ مقدمة - أولاً
٢	٣٦-٣ الردود الواردة من الدول - ثانياً
٢	٤-٣ الأردن - ألف
٣	٩-٥ لبنان - باء
٤	١١-١٠ المكسيك - جيم
٥	٣٠-١٢ المغرب - دال
٨	٣٥-٣١ بنما - هاء
٩	٣٦ فتزويلا - واو

*A/59/50 و Corr.1.

290704 270704 04-41828 (A)



أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ القرار ٥٨/٧٠، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" وطلبت بموجبه، في جملة أمور، إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، أن تفعل ذلك، ومن أجل تهيئة الشروط اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة؛ وشجعت فيه جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالاشتراك، في جملة أمور، في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وبتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وشجعت الجمعية العامة أيضا بلدان البحر الأبيض المتوسط على زيادة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى مكافحة الجريمة الدولية وتداول الأسلحة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة وبحول، بالتالي، دون تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي، ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ - وفي هذا الصدد، أرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالأمر لالتماس آرائها. وترد الردود التي وردت منها في الفصلين الثاني والثالث أدناه. وستصدر أي ردود ترد فيما بعد في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الدول

ألف - الأردن

[الأصل: بالانكليزية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤]

٣ - تود البعثة أن تعرب مجددا بأن سياسة الأردن بشأن الموضوع المطروح تشدد على أهمية الدعوة إلى تعزيز وتقوية تدابير بناء الثقة بصفة متسقة، والتأكيد على الحاجة إلى ترسيخ

السلم والأمن، وتعزيزهما بشكل أكبر على المستويات الإقليمية والدولية على حد سواء. ويولي الأردن أهمية خاصة لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وقد وقع جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بمراقبة الأسلحة وعدم انتشارها.

٤ - فضلا عن ذلك شارك الأردن مشاركة إيجابية في طائفة واسعة من المؤتمرات وحلقات العمل الهادفة إلى إيجاد الوسائل ووضع التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب، وتقديم الإرهابيين إلى العدالة، ومكافحة الاتجار والتهرب غير المشروعين للأسلحة والمخدرات. وتقدم القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية بصفة منتظمة، وعلى أساس سنوي، تقريرا يتسم بالشفافية ترد به تفاصيل جميع الجوانب المتعلقة بنفقاتها العسكرية، وقائمة كاملة بالأسلحة والعتاد، إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة.

باء - لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤]

٥ - فيما يخص الطلب إلى جميع دول منطقة الشرق الأوسط بأن تصبح أطرافا في جميع الصكوك القانونية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، قام لبنان بالتوقيع أو التصديق على عدد من هذه الصكوك، وأهمها ما يلي:

(أ) معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد وقع عليها لبنان في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨، وصدق عليها في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٠؛

(ب) اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وقد وقع عليها لبنان في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٢، وصدق عليها في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥؛

(ج) اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، وقد وقع عليها لبنان في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٧، ولم يتم التصديق عليها بعد.

٦ - ويلتزم لبنان بسياسة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولذلك بادر إلى التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠، وعلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وهو يؤمن بضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي، وعدم مشروعية التهديد بهذه الأسلحة. وإن تعزيز الأمن في منطقة

الشرق الأوسط يجب أن تسعى إليه جميع الأطراف المعنية. بيد أن الحقيقة المعروفة هي أن إسرائيل الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، وهي باعتراف الأمم المتحدة تمتلك رؤوسا نووية، وترفض مع ذلك مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ترساناتها النووية.

٧ - وفي ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإن موقف لبنان من مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة، موقف ثابت، وتدعم دعما تماما قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد قدم لبنان تقريره الثالث إلى لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، المنشأة بموجب القرار المذكور، وهو بصدد إعداد تقريره الرابع.

٨ - وانضم لبنان إلى عشر اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب، وهو يدرس حاليا إمكانية الانضمام إلى الاتفاقيتين اللتين لم ينضم إليهما بعد، وهما:

١ - الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (١٢ كانون الثاني/يناير

١٩٩٨)؛

٢ - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

٩ - ويؤمن لبنان بأن ممارسة حق الشعوب في مقاومة الاحتلال لتقرير مصيرها وفقا لاتفاقيات جنيف الأربع لا تشكل إرهاب. كما أن لبنان يؤمن أن قتل المدنيين الأبرياء من قبل سلطات دولة محتلة يعتبر عملا من أعمال إرهاب الدولة ويجب إدانته.

جيم - المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١٠ - تؤكد المكسيك مجددا أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في أوروبا، وبالسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، فإنها تحث الدول الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط على تعزيز ما تشهده المنطقة من تطورات في مجال التعاون السياسي والأمن، التي تعمل لصالح تقوية عملية السلام، كما تؤكد على أن إعلان برشلونة، الذي أقر في سنة ١٩٩٥ باعتباره الأساس للعملية الأوروبية - المتوسطية، أشار إلى أن التعاون السياسي والأمن باعتبارهما إحدى الدعامات الثلاث في الشراكة الأوروبية - المتوسطية.

١١ - وتكرر المكسيك النداء، الوارد في الفقرة ٥ من القرار ٧٠/٥٨، الذي يهيب بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية التي جرت بشأنها مفاوضات متعددة الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، إلى أن

تفعل ذلك، لكي تهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة. وتدعو المكسيك هذه الدول إلى زيادة حجم جهودها الرامية إلى التوصل إلى اتفاق يضمن استتباب السلم والاستقرار في المنطقة.

دال - المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[٧ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١٢ - آمن المغرب دوماً أن استتباب السلم والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن يكون هدفاً استراتيجياً يتعين تحقيقه، وأما يتعلق بالصالح العام يجب تعزيزه وتقويته.

١٣ - وتواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات أمنية متباينة في طبيعتها، بقدر ما هي متعددة. وفضلاً عن الصراعات ذات الطبيعة المزمنا غالباً، سواء كانت واضحة أو خفية، والآثار المتزايدة لظواهر اجتماعية عالمية معينة، فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط تحس بكامل ما يترتب من آثار على التهديدات الجديدة، ذات النطاق الواسع والعنيفة، مثل الإرهاب. وهذه التحديات ليست بطبيعة الحال مقتصرة على هذه المنطقة وحدها، ولكنها، عندما تقترب بعوامل إقليمية أخرى، فإنها تزداد حدة، وتكتسب قدراً أكبر من الأهمية.

١٤ - وبصفة أكثر تحديداً، فإن الفجوات الإنمائية بين قارة أوروبية تتمتع بالتكامل والازدهار، وضة جنوبية، لا تزال في طور النمو، تبرز ما يواجهه الجانبان من مشاكل اجتماعية واقتصادية. وإن الفوارق الاقتصادية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط هي ذات دلالة هائلة: يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي في بلدان الاتحاد الأوروبي ٢٠ ٠٠٠ دولار، في حين أنه يبلغ ٢ ٠٠٠ دولار فقط في المغرب ومنطقة الشرق الأوسط. وتسبب الفجوة الاقتصادية بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط في حدوث ظواهر تبعث على القلق، مثل الاتجار غير المشروع، والهجرة غير المشروعة، كما أنها تزيد من حدة هذه الظواهر، ويغذي هذا الوضع حالات التوتر في مناطق البحر الأبيض المتوسط دون الإقليمية.

١٥ - ولا شك أن الإرهاب الدولي قد اكتسب بعداً عالمياً. ولم تنج منطقة البحر الأبيض المتوسط من هذه الظاهرة، كما يتضح من الاعتداءات التي وقعت في جربة والدار البيضاء واسطنبول ومدريد. وتتطلب مكافحة هذا التهديد الغادر، والذي لا يمكن التنبؤ به، الذي يتهدد النظام العالمي، بذل جهود تعاونية من خلال اتباع نهج شامل ومتضافر للقضاء على أسبابه الجذرية ومظاهره المختلفة.

١٦ - ويمكن لعدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح على المستويين الدولي والإقليمي، بالإضافة إلى رفض بعض الدول الانضمام إلى معاهدات عدم الانتشار المتعددة الأطراف، أن يؤثر على مناخ الثقة، ويزيد من حدة توتر سباق التسلح في المنطقة.

١٧ - وفضلا عن ذلك، فإن الأزمات المتطاوله الأمد التي أصبحت ذات طبيعة مزمنة تقريبا لا يمكن الإفلات من تأثيرها على الأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن حدة الصراع في الشرق الأوسط يستمر تصعيدها، على الرغم من المبادرات المبذولة من طرف المجتمع الدولي وجهود الوساطة؛ وهي تشكل تهديدا خطيرا للهوية المتوسطة، كما أنها تعد بمثابة برميل بارود يهدد استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٨ - وثمة تحديات أخرى ذات طبيعة بيئية، من قبيل نقص المياه واشتداد الطلب على موارد المياه في العديد من مناطق البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة.

١٩ - وقام المغرب، منذ انتهاء عقد ثمانينيات القرن الماضي، في ضوء التحديات المتنامية للسلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والفوائد المترتبة على تبني سياسة تتسم بالوضوح، تقوم على الحوار، والإدارة المشتركة للمسائل الإقليمية، وأوجه التضامن، بالمساهمة في مبادرات مختلفة تهدف إلى تعزيز قيام تعاون حقيقي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

٢٠ - وفي هذا السياق، فإن تعاون المغرب مع بلدان البحر الأبيض المتوسط كان ذا طابع إيجابي متميز لأن المملكة قامت بتهيئة السبل لعدد من التدابير التي تهدف إلى إعادة هيكلة المجال الاستراتيجي المتوسطي، وتعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين، أو بادرت باتخاذها. وقد سعى المغرب دوما إلى إثراء الإطار المؤسسي للعلاقات الأوروبية - المتوسطية وتكييف آلياتها المؤسسية وتحسين الفعالية الإجرائية للمشاورات الإقليمية المتوسطية والهيكل التعاونية.

٢١ - ومن الأمثلة الرائعة على وجه الخصوص لهذه الجهود قيام الشراكة الأوروبية - المتوسطية (عملية برشلونة)، التي هي أكثر المبادرات شمولية وتعددا في أبعادها، إذ أنها تتناول الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة.

٢٢ - ويكمل هذا الإطار الإقليمي العلاقة الثنائية ذات الطبيعة الثرية والمتنوعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وقد قاد عمق العلاقات بين المغرب وأوروبا، وما تتسم به من تكثيف وقوة وتعدد في الأبعاد، الطرفين إلى منح علاقتهما مركز التكامل المتقدم، الذي طلبه المغرب، الأمر الذي يتفق تماما مع سياسة الحوار الأوروبية الجديدة.

٢٣ - ويعزز المنتدى المتوسطي، وإطار الحوار ٥ + ٥، والشركاء المتوسطيين لمبادرة التعاون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بأسلوب مفيد وذو صلة، الشراكة الأوروبية - المتوسطية ويكملونها.

٢٤ - ويتيح الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي شارك المغرب فيه منذ بدئه في سنة ١٩٩٤، إطارا مهما للمشاورات السياسية، وأداة مرضية للتعاون العملي، ووسيلة أساسية لتبادل المعلومات. وساهم المغرب أيضا في جهود الحلف الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان، في إطار بعثتي قوة كوسوفو وقوة تحقيق الاستقرار، اللتين تشارك فيهما المملكة عملا بقرارات الأمم المتحدة.

٢٥ - وبفضل العدد المتنامي لآليات التعاون والتشاور، المنشأة لغرض تعزيز التعاون من أجل الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإن هناك شعورا حقيقيا بالهدف المشترك، الذي ينبغي أن ترافقه جهود تهدف إلى تحقيق الإفادة القصوى من الموارد والطرائق. وعلى الرغم من أن وجود مثل هذه الهياكل يساهم بشكل إيجابي في الأمن الإقليمي، فإنه يجب تنسيق ما تقوم به من إجراءات تفاديا للازدواجية، ولإقامة روابط تعاونية قادرة على تعزيز الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢٦ - فضلا عن ذلك، فإن المفتاح الرئيسي لإنشاء نظام إقليمي متوسطي يقوم على شراكة متوازنة فعلا، يتمثل في تحسين الإحساس لدى البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية بملكية هذه الهياكل والمبادرات المختلفة.

٢٧ - وآمن المغرب دوما بأن الطبيعة المشتركة للأمن تتطلب تبني نهج شامل ومتضافر، يتمتع بالقدرة على تأمين السلم والاستقرار في المنطقة، وتحويلها إلى منطقة تشهد ازدهارا متبادلا، يقوم على التعاون الإيجابي والمسؤولية المشتركة بين أوروبا وبلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

٢٨ - ويدعو الآن مفهوم عدم تجزؤ الأمن إلى توسيع نطاق دائرة التضامن الأوروبية المتوسطية لتشمل مناطق مجاورة أخرى، لا سيما أفريقيا.

٢٩ - وتعتقد المملكة المغربية أن رأب الفجوة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية، واتخاذ تدابير لبناء الثقة بين بلدان المنطقة، من شأنهما العمل على تحفيز قيام نظام إقليمي يتسم بالاستقرار والازدهار، سيتحول من الأمن الذي يقوم فقط على مفهوم مراعاة الحيطة نحو أمن متكامل فعلا، لصالح جميع شعوب المنطقة.

٣٠ - ومع ذلك، يظل من الصحيح القول إن توفر إرادة سياسية حقيقية من جانب دول المنطقة هو وحده العامل الذي يمكن أن يساهم في التغلب على الصورة النمطية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها منطقة أزمات، والعودة بها إلى دورها الإقليمي باعتبارها منطقة للسلام، والصلات الاقتصادية والبشرية والثقافية المتبادلة.

هاء - بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

٣١ - قام بتوفير المعلومات التالية مجلس الأمن العام والدفاع الوطني التابع لمكتب رئيس جمهورية بنما.

٣٢ - تدعم جمهورية بنما أية مبادرات، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، تقدم ضمانات أكبر ضد الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم تساهم في تعزيز السلام والتعاون في المنطقة.

٣٣ - وفي هذا الصدد، ترى بنما أنه من المهم توفير الظروف الضرورية لتعزيز تدابير بناء الثقة بين الدول. وهي تعتقد، على وجه الخصوص، أن المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية من شأنه أن يساهم في استتباب الاستقرار في المنطقة.

٣٤ - وأخيراً، فإن بنما تعتقد أن بلدان البحر الأبيض المتوسط ينبغي تشجيعها على مواصلة تعاونها في مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، وفي مكافحة الجريمة الدولية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإنتاج غير المشروع للمخدرات، واستهلاكها والاتجار فيها، الأمر الذي يضعف من جودة حياة شعوبها، ويشكل تهديداً خطيراً للسلم والاستقرار في المنطقة. وتحققاً لهذه الغاية، فإن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلاً عن الاتفاقات المتعددة الأطراف المختلفة في عدد من المجالات، ينبغي أخذها في الحسبان.

٣٥ - وجمهورية بنما مقتنعة بأن هذه التدابير من شأنها بناء الثقة والحد من الأخطار التي يمكن أن تتهدد المنطقة. وهي لذلك تتطلع إلى تحقيق تقدم ملحوظ بشأن المسائل التي تكمن وراء الصراعات نفسها، فضلاً عن قيام تواصل بشكل أفضل بين البلدان التي ينظر إليها تقليدياً باعتبارها خصوماً.

واو - فتزويلا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤]

٣٦ - تعتبر حكومة فتزويلا الفقرات من ٥ إلى ٨، من القرار المشار إليه، متفقة مع النهج التقليدي الذي تتبعه في سياستها الخارجية، إذ أنها تؤكد مجددا على مثلها الوطني الأعلى المتمثل في اعتبار السلم والأمن قيما عالمية، كما تتفق هذه الفقرات مع الصكوك الدولية التي تم التفاوض بشأنها في إطار نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف الذي وضع من أجل إيجاد إطار عمل قانوني وموثوق به.